

التنمية وجدلية الانسان والطبيعة

جلال الدين الطيب محمد علي

كلية علوم الجغرافيا والبيئة – جامعة الخرطوم

مستخلص

هنالك اتفاق عام على أن تنمية الإنسان ورفاهيته المادية وغير المادية هما الهدف النهائي لكل جهد فكري ونشاط بشري قصدي . ولذلك حظيت قضية التنمية باهتمام فائق، وجهد مكثف لتحقيقها ، برغم كل ذلك ورغم الثورة العلمية والتقنية الهائلة ورغم النمو المضطرد لثروات العالم ظلت التنمية حلاً يراود من بعيد معظم سكان العالم، ويزداد حرمانهم حدة. وهنالك اتفاق أيضاً على أن ثلوث عملية التنمية هو الإنسان والطبيعة ورأس المال كقوة اجتماعية. وفي إطار هذا الثالوث برزت مدارس واتجاهات عديدة لمعالجة هذا التناقض الحاد بين تعاظم ثروات العالم وتزايد أعداد قرائه . تختلف هذه المدارس والاتجاهات في ارتكازها على إحدى أو بعض الأسس الاقتصادية والتقنية والبيئية والاجتماعية لفهم الواقع الراهن للتنمية وتفسيرها ، وصولاً لمعالجة مشكلة التخلف. تهدف الورقة لتقديم إسهام متواضع في هذا الجدل ، محاولة وضع الحوار حول التنمية في إطاره التاريخي بمحدداته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأيولوجية والبيئية. وتتعلق الورقة من القناعة بجدلية العلاقة، بل التوحد، بين التنمية والإنسان والطبيعة. فالإنسان جزء من الطبيعة يشترك مع مكوناتها الحية الأخرى في الغرائز الطبيعية وفي التعرض لقوانين الطبيعة وقواها، ولكنه في الوقت ذاته مغير للطبيعة بقصد ووعي، وهو يستمد مقومات وجوده وحركته من الطبيعة. تتجلى هذه الجدلية في وجود عنصر بشري في الطبيعة وعنصر طبيعي في الإنسان، وفي عدم وجود قانون للطبيعة بمعزل عن محاولات الإنسان للسيطرة عليها، وعدم وجود نشاط بشري خارج الطبيعة. يوجد هذا التفاعل بين الإنسان والطبيعة تناقض داخلي بين محاولة الإنسان تحرير نفسه من قيود الطبيعة، من جانب، ووحدته الصيقة بالطبيعة من الجانب الآخر.

يهدف تفاعل الإنسان مع الطبيعة إلى إحداث نمو للإنتاج، وهذا النمو لايعني التنمية التي يجب النظر إليها كعملية متواصلة وليس كحالة ثابتة، تهدف إلى تلبية الاحتياجات المادية وغير المادية للإنسان وتركز علي فئات السكان الأكثر حرماناً . والتنمية في جوهرها ليست إجراءات تقنية، ولكنها ذات طبيعة اجتماعية مرتبطة بالتنظيم الاجتماعي للإنتاج والتوزيع والسلطة. يتطلب إحداث التنمية واستمرارها الحفاظ على الموارد الطبيعية وتطويرها، وتنظيم الإنتاج والمجتمع بصورة تؤدي إلى تناغم العلاقة بين المجتمع والبيئة، وإلى إثراء النظم الأيكولوجية، أي أكلجة عملية التنمية باستخدام المنهج الأيكولوجي السياسي في إحداثها.

ترتبط إشكالية التنمية والبيئة بالنظام الاقتصادي الرأس مالي العالمي الذي تطور من نظام سائد إلى نظام شامل، متعاظم النفوذ والتأثيرات، ومتعدد الأدوات السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية والأيولوجية. الوظيفية التاريخية لهذا النمط من الإنتاج هي التراكم من أجل التراكم، محكوماً بقانون حركة رأس المال إلى حيث معدل التراكم الأعلى جغرافياً وقطاعياً . لتحقيق هذا الهدف تعد الطبيعة مستودعاً للموارد ليستغلها رأس المال بصورة مبددة – كما يستغل الإنسان الذي حوله إلى سلعة – بتفعيل مفهوم الإنتاج من أجل الإنتاج ومقابلة الجدلي الاستهلاك من أجل الاستهلاك . كما يعمل النظام على خلق التباينات وتعميقها بين المجتمعات وشرائحها وبين اقتصادات الدولة والأقاليم ، وتقسيمها إلى مراكز وأطراف، ونقل القيمة الاقتصادية من الأطراف إلى المراكز عبر التبادل غير المتكافئ في التجارة الدولية، والقروض، والاستثمارات المباشرة.

يمكن مواجهة الفقر والتخلف عموماً بتوفير مقومات التنمية الأيكولوجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والبيئية والمؤسسية ، وبتأسيس مجتمع تختفي فيه العداوات الاجتماعية، والعداوات مع الطبيعة .

مقدمة:

يجمع الاقتصاديون والسياسيون والبيئيون وغيرهم من العلماء والمفكرين والباحثين في مختلف ضروب المعرفة على أن تنمية الإنسان ورفاهيته المادية وغير المادية هما الهدف النهائي لكل جهد فكري، ونشاط بشري قصدي. ولذلك حظيت قضية التنمية بإهتمام لم تحظ به أي قضية أخرى، إذ عقدت العديد من المؤتمرات والمنتديات وورش العمل على كل المستويات من المحلي حتى العالمي، وأنشئت الكثير من المؤسسات الاقتصادية والمالية والفنية، ووضعت الكثير من الاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج، واستهلكت الموارد البشرية والطبيعية والمادية لتحقيق هذا الهدف الإنساني النبيل. ولكن رغم كل هذا الجهد، ورغم الثورة العلمية والتقنية الهائلة، ما تزال التنمية حلاً يراود من بعيد معظم سكان الكرة الأرضية، بل يزداد هذا القطاع من سكان الأرض عدداً، ويزداد حرمانهم حدة رغم أن ثروات العالم تنمو بإضطراد.

هنالك أيضاً اتفاق عام على أن العناصر الأساسية لعملية التنمية هي ثلوث الإنسان والبيئة الطبيعية ورأس المال، الذي في إطاره يحاول المفكرون والباحثون التصدي للتناقض بين تعاظم ثروات العالم من جانب، وتعاظم عدد فقراء العالم من الجانب الآخر. وهنالك بالطبع العديد من الاتجاهات الفكرية التي تتجادل حول طبيعة هذا التناقض، وأسبابه وإمكانية وكيفية حله لينعم المجتمع البشري بثمار التنمية. وتختلف هذه الاتجاهات والمدارس في درجة ارتكازها إلى إحدى أو بعض الأطروحات والأسس الاقتصادية والتقنية والبيئية والاجتماعية لفهم وتفسير الوضع الراهن للتنمية، وصولاً إلى تفسيرات مقنعة وحلول ناجعة لمشكلة التخلف. في هذا السياق لا تهدف هذه الورقة الموجزة إلى أن تكون أكثر من إسهام متواضع في هذا الجدل أو الصراع الفكري، محاولة وضع الحوار حول قضية التنمية في إطاره التاريخي بمحدداته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأيولوجية والبيئية. تنطلق الورقة من عتبة جدلية العلاقة، بل التوحد بين التنمية والانسان والطبيعة، لأن الأخذ بهذا التوحد - في تقديري - يساعد في الفهم الموضوعي لكل من عناصره، والتأثيرات المتبادلة بينها، وكيف يمكن إحداث تنمية حقيقية من خلال تفعيل الجهد البشري في عناصر البيئة الطبيعية بالصورة والكيفية اللتين لا تضربان بهذا التوحد فحسب، بل وتعززانه بإضطراد. ولكن تصطدم ضرورة هذا التوحد لعناصر التنمية الملبيه لإحتياجات الإنسان وإحتياجات الطبيعة بالظرف التاريخي المائل الذي تشكل أساساً بسيادة نمط الإنتاج الرأسمالي الرافض بطبيعته لتوحد عناصر التنمية، وللتصالح مع الإنسان ومع الطبيعة، لأن جوهر علاقة رأس المال - لا كملكية شخصية ولكن كقوة اجتماعية - مع الانسان هو الاستغلال والتضاد، وهو نفس جوهر علاقته مع البيئة الطبيعية.

وحدة الانسان والطبيعة

إهتم المجتمع البشري عبر مراحل تاريخه المختلفة بتحديد العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وتفسير هذه العلاقة التي وجدت انعكاساً أساسياً في النظم والأفكار الاجتماعية والثقافية والفلسفية السائدة وقتئذٍ.

وقد كانت الوحدة المتجانسة للإنسان والطبيعة سائدة في فلسفة العصور القديمة، وفي الحضارة الغربية والمشرقية، وفي الفلسفة المادية والمثالية. فبينما يحلل الماديون الفرنسيون العلاقة بين الإنسان والبيئة والطبيعة من منطلقات أنثربولوجية ووجودية، فإن الفلسفة الألمانية الكلاسيكية تعالج الطبيعة كنوع من التركيب العقلاني - كما عند كانط - أو شكل من التعبير عن الفكرة الإلهية الكونية التي توحد الإنسان والطبيعة، كما عند هيغل. ثم ظهرت الماركسية لتتجاوز مفهوم "الواقعية التاريخية" الهيجلي، وتطرح أن العامل الأساسي في العلاقة بين الإنسان والطبيعة هو العمل الذي يتم بواسطته تبادل المادة بينهما، الذي ينظم ويتحكم في هذا التبادل (Los, 1983)

توجد كل الكائنات الحية - بما فيها الإنسان - في الطبيعة وتنتمي إليها من خلال تفاعل أشكال حركة المادة. ويشترك الإنسان مع غيره من مكونات الطبيعة الحية في الكثير من الغرائز مثل غرائز الغذاء، والتناسل، والدفاع، ويستمد مقومات وجوده وحركته وتطوره من الطبيعة مثلما تفعل هذه المكونات الطبيعية. كما يشترك معها في التعرض لقوانين الطبيعة وقواها الطبيعية. وفي هذا السياق يمكن اعتبار الإنسان مكوناً طبيعياً للبيئة. وفي الجانب الآخر، يشكل الإنسان الشكل الأعلى، أي الشكل الاجتماعي لحركة المادة، وهذا ما يميزه عن غيره من الكائنات الحية الأخرى. فهو لا يبنّي حياته على الغرائز فقط، كما تفعل الكائنات الأخرى، ولكنه يخضع لإحتياجاته الغريزية لقيادة العقل الواعية عبر عملية الإنتاج ذات الطابع الاجتماعي. ولا يمكن الفصل بين الإنسان كمكون طبيعي و الإنسان الاجتماعي كمحور ومغير للبيئة الطبيعية بإعمال قوة عمله فيها. وتشكل البيئة الطبيعية من جانبها المصدر الأول لأدوات العمل (Schmidt, 1971). إن هذا الشكل الإنتاجي لتفاعل الإنسان مع الطبيعة لا يؤدي فقط لإحداث تغييرات مضطربة في الطبيعة ويزيل عنها غربتها عن الإنسان، ولكنه يقود أيضاً لإحداث تغييرات في الطبيعة البشرية. فالإنسان جزء من الطبيعة التي - في الوقت ذاته - يخضعها الإنسان للإنتاج بواسطة جهده البشري. فالقيم الاستعمالية التي ينتجها الإنسان مستمدة من الطبيعة، ولكن تصبح "قيماً" فقط عندما تلبي احتياجات بشرية، وإذا لم تفعل ذلك ترجع مرة أخرى للطبيعة التي أتت منها (Redclift, 1987).

يعمل الإنسان لتغيير العالم الطبيعي وفق مقاصد معينة وبوعي، إلا أن هناك مجاًلاً طبيعياً يجب أن يتوفر لنشاط هذا الوعي وتفعيله. تتجلى جدلية هذه العلاقة في وجود عنصر بشري في الطبيعة من

جانب، ووجود عنصر طبيعي في الإنسان، من الجانب الآخر، ويتربط هذان العنصران لدرجة أنه لا يمكن تصور مفهوم لقانون للطبيعة بمعزل عن محاولات الإنسان للسيطرة على الطبيعة. وفي الوقت ذاته فإن أي نشاط مادي لا يمكن أن يتم إلا وفق القوانين الكيميائية والميكانيكية للطبيعة التي تشكل أساس أي نشاط بشري قصدي (الطيب ، 1995). في إطار الطبيعة الحقيقية لهذه الوحدة، على المجتمع البشري أن يتذكر دائماً، وخاصة عند القيام بأي نشاط إنتاجي، أن علاقته بالبيئة الطبيعية ليست علاقة المسيطر بالمسيطر عليه، أو علاقة المنتصر بالمهزوم، لأن الناس يعيشون بلحمهم ودمائهم وعقولهم داخل البيئة الطبيعية، ولأن سيادتهم عليها تتبع فقط من حقيقة أنهم يتميزون على كل مكوناتها الحية الأخرى، بأنهم يمتلكون القدرة على تعلم قوانين العالم الطبيعي ويتصرفون وفقاً لها (Engels, 1974). إن الجدل الموضوعي والتناقض الداخلي لتفاعل الإنسان والعالم الطبيعي يكمنان بشكل رئيسي في عملية "التحرير المتزايد للإنسان من قوة قوى الطبيعة، من جانب، وفي وحدته اللصيقة بالطبيعة، من الجانب الآخر(الطيب ، 1995).

لن يتوقف نشاط الإنسان الإنتاجي، ولكنه لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية بدون تطوير عناصر الطبيعة التي تشكل أساس هذا النشاط، بما يعني أنه لا تناقض بين متطلبات الطبيعة ومصالحتها ومتطلبات الإنسان ومصالحة وهو موجود فيها ومعتمد عليها. يوضح هذا التفاعل بين الإنسان والطبيعة، في إطار توحيدهما، ان الطبيعة مأخوذة مجردة ولنفسها - أي في عزلة عن الإنسان - لا تعني شيئاً ولا قيمة لها، كما أن صيرورة الطبيعة إنسانية ليست مجرد حاجة للإنتاج الاجتماعي، ولكنها النمط الوحيد الممكن لعلاقة الإنسان بالعالم الطبيعي حوله، لأن الإنسان لا يستطيع أن يتصور وأن يدرك العالم الطبيعي إلا من خلال عيونه الإنسانية، وأحاسيسه الإنسانية.

إن علاقة الإنسان والبيئة الطبيعية - المكونين المختلفين من حيث الكيف للنظام البيئي - هي في جوهرها علاقة أزداد ذات لحظات من التوحد ولحظات من الصراع . يتطلب استمرار النشاط البشري التنموي الحفاظ على لحظات التوحد وتطويرها عن طريق حل التناقض البيئي الرئيسي بين الإحتياجات المتزايدة كماً ونوعاً للإنسان وللکائنات الحية الأخرى، من جانب، وما هو متوفر من الموارد في البيئة الطبيعية من حيث الكم والشكل من الجانب الآخر. ويظهر التناقض في عملية الإنتاج المؤدية إلى التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي بإحتوائها على إتجاهين مرتبطين جدلياً: الاتجاه الإيجابي المرتبط بإمكانية تلبية إحتياجات الإنسان ورغباته المادية وغير المادية، والاتجاه السلبي المؤدي إلى توسيع الضغط وتكثيفه على البيئة الطبيعية بما يؤدي إلى تدهور مواردها كماً ونوعاً. ولا بد من حل هذا التناقض لكي تستمر عملية الإنتاج وعملية التنمية. ويمكن حله في

التفاعل الأمثل بين الإنسان وبيئته الطبيعية الذي تراعى فيه وحدتهما، ويتم تنظيمه والتحكم فيه بواسطة قوة عمل الإنسان المتوحد مع الطبيعة.

يمكننا أيضاً النظر إلى هذا التفاعل أو التناقض في إطار الوحدة بين الطبيعة والإنسان كتفاعل أو تناقض بين الإنتاج (الطبيعة) و الإنسان (الاستهلاك) . فلكي يعيش الإنسان لا بد له من أن ينتج لتلبية إحتياجات ورغبات محددة عن طريق الاستهلاك المباشر الذي يشكل الحلقة الأخيرة في عملية الإنتاج وتتحقق فيه قيمة المنتج. ولكن عملية الإنتاج نفسها تحتاج إلى توفير واستهلاك المواد الأولية وأدوات الإنتاج والطاقة. وهذا الاستهلاك إذاً استهلاك إنتاجي. وفي الوقت نفسه، فإن الاستهلاك المباشر يبدو انتاجاً، وبالتحديد إنتاج الجنس البشري. وهذا إذاً إنتاج استهلاكي. تشمل الحالات العامة لهذا التفاعل على (الطبيب ، 1995):-

هويتها، إذ أن الإنتاج هو في ذات الوقت استهلاك، وإنتاج استهلاكي تحولها المتبادل، إذ أن الإنتاج يقود إلى الاستهلاك، والاستهلاك يقود إلى الإنتاج توالدهما المتبادل، إذ أن كلا منهما يتحقق عن طريق الآخر.

يقود هذا التفاعل إلى سلسلة : إنتاج/ استهلاك/ إنتاج/ .. وهكذا، عملية ذات تجديد ذاتي، يمكن أن تكون بلا نهاية، على الأقل نظرياً. بجانب ذلك، فإن الإنتاج لا يعمل على تلبية الإحتياجات والرغبات الراهنة فقط، لكنه يعمل أيضاً على خلق إحتياجات ورغبات جديدة وبصورة مستمرة بواسطة وسائل الدعاية والإعلان. وكذلك فإن الاستهلاك لا يشجع استمرار الإنتاج الحالي فقط، ولكنه أيضاً يهيئ ظروفاً جديدة تساعد في ظهور أشكال وأنواع جديدة من الإنتاج تسهم هي الأخرى في الطبيعة اللانهائية لهذه العملية التي يعول عليها لإحداث التنمية.

التنمية

يهدف تفاعل الإنسان مع الطبيعة إلى إحداث التنمية عن طريق الإنتاج ، وخاصة الإنتاج المادي الذي يتصدر كل أشكال الإنتاج الأخرى، لأن على الإنسان أن يؤمن وسائل بقائه على قيد الحياة قبل أن يمارس النشاطات الأخرى مثل السياسية والاقتصادية والفنية والرياضية والترفيهية والروحية. ولذلك تعد عملية الإنتاج أهم وأعمق أشكال التفاعل بين الإنسان وبيئته الطبيعية التي تقوم عليها عملية التنمية.

كان الاعتقاد حتى ستينيات القرن الماضي أن "التنمية" هي "النمو" ومجمل الثروة القومية المتوفرة لدى المجتمع المعين، معبراً عنها بالنواتج المحلي. ولكن ظهر بعد ذلك خلل هذا الاعتقاد والفهم عندما كشف استشراء حالات الفقر والعوز والحرمان وسط قطاعات واسعة من سكان المدن ومعظم

سكان الريف وعدم العدالة الاجتماعية الناتجة عن طريق هذا التعريف. فقد عكس الواقع على الأرض أن النمو الكبير في الناتج الإجمالي المحلي في كثير من دول العالم قد صاحبه تدهور متزايد في ظروف ومستوى حياة قطاعات واسعة ومتزايدة من سكان الريف (Bilal, Bashir and Moghrabi, 1990). إن استبعاد البعد الاجتماعي - أي علاقات القوة ونمط توزيع الدخل والثروة - من مفهوم التنمية يعكس الطبيعة الأيدولوجية للمفهوم، ويشكل تبريراً وحجاباً لإستغلال وإفقار القطاعات العاملة وصغار المنتجين. كما أن هذا المفهوم للتنمية يتسم بقصر النظر الزمني إذ لا يؤكد ضرورة استمرار التنمية، ولا حق الأجيال القادمة في الحصول على موارد كافية لتلبية إحتياجاتها ورغباتها المشروعة واللازمة لحياتها.

في ضوء هذا القصور في تعريف التنمية، أخذ معظم الباحثين والمخططين يستخدمون التعريف الذي قدمته لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، الذي يقرر أن التنمية تهدف إلى مقابلة إحتياجات الحاضر دون التنازل أو التفريط في حق الأجيال القادمة وقدراتها في مقابلة إحتياجاتها الخاصة (The World Commission on Environment and Development, 1987). كما أن

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حدد عدة معايير لقياس التنمية اشتملت على - بجانب الناتج الإجمالي المحلي - الصحة والتعليم، متوسط الأعمار، نسبة المسجلين في المدارس، كفاية الغذاء، الإنفاق العسكري، معدل نمو السكان، معدل الخصوبة، خدمات تنظيم الأسرة، والموارد الطبيعية (UNDP, 1990). هذا التعريف العام للتنمية ومعايير قياسها لا تبدو كافية إلا إذا افترضنا أنها تشتمل ضمناً على عناصر أخرى مثل (الطيب ، 1995) :-

- أ. التنمية ليست حالة ساكنة وثابتة، ولكنها عملية مستمرة وصاعدة بحيث يشكل تحقيق أي مرحلة منها الأساس لتحقيق المرحلة التالية على عتبات سلم رفاهية الإنسان وإثراء حياته .
- ب. التنمية لا تعني فقط تلبية الإحتياجات المادية للإنسان ، ولكنها تهدف أيضاً إلى تحقيق وترقية مختلف إحتياجات وحقوق الإنسان الأخرى مثل الاجتماعية، والسياسية، والثقافية والروحية.
- ت. التنمية تهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية بالتركيز على قطاعات السكان الأكثر فقراً وحرماناً بالعمل على إعادة توزيع الثروة والدخل لصالحهم بهدف تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء .
- ث. التنمية ليست إجراءات تقنية في جوهرها، لأن الجوانب السياسية والاجتماعية تلعب دوراً مركزياً في حيويتها واستمرارها لأن ذلك يتطلب نشاطات لإعادة الإنتاج تحدث في، وتقوم على بيئة مكيفة بعوامل سياسية واقتصادية واكولوجية (Manger, 1989).

ج. التنمية ذات طبيعة اجتماعية مرتبطة بالطبيعة الاجتماعية للإنتاج . فالإنتاج يقوم بتحويل المواد الطبيعية إلى موارد، لا بوجودها في الطبيعة، ولكن بالوظيفة التي تؤديها في الاقتصاد والمجتمع، والعلاقات الاجتماعية السائدة التي تحدد طبيعة استغلالها في إطار المستوى النسبي للتطور الاقتصادي والاجتماعي، والتنظيم الاجتماعي للإنتاج والتوزيع، والنفوذ السياسي، لأن عدم هذا الربط يعني إسقاط أو تجاهل العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي منحتها في المكان المحدد والزمان المحدد معناها الاجتماعي (Slater,1977) .

النظام العالمي وإشكالية البيئة والتنمية

يحدد الظرف التاريخي المعين طبيعة تفاعل الإنسان وبيئته الطبيعية، وعمق وآثار هذا التفاعل في إطار عملية الإنتاج الاجتماعي. ويختلف هذا التفاعل وخصائصه وآثاره باختلاف الظروف التاريخية. فقد اتسمت المجتمعات السابقة للرأسمالية بمحدودية الإحتياجات، وبدائية وسائل الإنتاج، وسيادة العلاقات الجماعية في عمليات الإنتاج والاستهلاك، وغياب التمايز على صعيد البنية الاجتماعية، وغياب العلاقات المتناقضة أو المتصارعة، ومحدودية التفاضل على مستوى الثروة، وكان هدف الإنتاج إنتاج قيم استعمالية. وفي الجانب الآخر، كان تأثير النشاط الإنتاجي على البيئة الطبيعية محدوداً جداً، وظل النظام البيئي متماسكاً ومتوازناً. وهكذا انعكست العلاقات الودية بين أفراد المجتمع في بيئة متوازنة، وفي علاقات ودية بين الإنسان والبيئة الطبيعية.

أدى ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي وتطوره إثر الثورة الصناعية إلى إطلاق عنان قوى اجتماعية جديدة وعلى بناء علاقات جديدة مع البيئة، وتغيير طبيعة تفاعل الإنسان معها، وإلى كثافة عملية استغلال الموارد البيئية. ترتبط هذه التطورات والتغيرات الهائلة بالقوة الأساسية وراء حركة وتطور ونمط الإنتاج الرأسمالي، والمتمثلة في القانون الأساسي لحركة رأس المال: التراكم من أجل التراكم والإنتاج من أجل الإنتاج . لقد أدى تطور الشكل الرأسمالي للإنتاج ، محكوماً بهذا القانون، إلى تغيير العلاقات العضوية الجماعية التي ميزت المجتمعات السابقة للرأسمالية إلى علاقات السوق بعد أن أصبح الهدف هو إنتاج قيم تبادلية، وجعل كل كوكب الأرض مستودع موارد لاستغلالها، وأن تصبح البيئة الطبيعية و الإنسان والعلم مواد للاستغلال من أجل النمو الذاتي لرأس المال، لا من أجل تنمية الفرد والمجتمع. وقد أدت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى تطور هائل لقوى الإنتاج المستخدمة التي ادت بدورها إلى تعاظم درجة تفاعل المجتمع مع الطبيعة، وإلى توسيع جبهة هذا التفاعل مما أدى إلى خلق ضغوط في غاية الإفراط على الموارد البيئية، وصلت في بعض الحالات إلى استنزاف الموارد. إنه نمط إنتاج مفرط في استخدام الموارد ومبدد لها، إذ أنه يعمل من خلال

وسائل الإعلام والدعاية والبحوث للخلق المستمر لإحتياجات ورغبات جديدة وسط أوسع قطاعات السكان لزيادة الطلب على منتجات غير مفيدة من الناحية الموضوعية، وقد تكون مضرة بصحة الإنسان مثل التبغ والمخدرات، ومدمرة لكل أشكال الحياة مثل الأسلحة. ولذلك لم يعد هدف الإنتاج تحقيق قيم استعمالية تلبي حاجات موضوعية للإنسان، بل أصبح هدفه الأساسي، وربما الوحيد، هو تحقيق أكبر قدر من القيم التبادلية من خلال تفعيل شعار "الاستهلاك من أجل الاستهلاك" كمقابل جدلي لقانون تراكم رأس المال : "الإنتاج من أجل الإنتاج" .

الآن وقد أصبح النظام الرأسمالي نظاماً عالمياً، تم تدويل آثاره الضارة بالبيئة والمجتمع، إذ أن كثيراً من إفرازاته لا تعرف الحدود الجغرافية، ولا الزمانية، ولا الاجتماعية. إن الشركات العملاقة في الدول الصناعية تعمل على إضافة كميات ضخمة من ثاني أكسيد الكربون، والغازات والمواد السامة الأخرى إلى الغلاف الجوي، مما يؤدي إلى تركيز جغرافي لبعضها، وإلى تغيير تركيبة الغلاف الجوي، وإلى تآكل طبقة الأوزون الحامية لكوكب الأرض، وإلى تغيير المناخ، ولكن تنعكس هذه الآثار والتغيرات السالبة على كافة الكائنات الحية، وعلى رأسها الإنسان، في كل مكان . ومن الطبيعي أن يكون تأثر الدول النامية والشرائح الفقيرة في المجتمعات البشرية أكثر من غيرها لأنها تقتدر إلى وسائل الوقاية من هذه التأثيرات. كما أن هناك عدة عوامل تزيد من حدة المشكلة البيئية في الدول والشعوب الفقيرة مقارنة بالدول الصناعية، ومن أهم هذه العوامل:-

(أ) أصبحت هذه الدول، في ظل النظام العالمي لتقسيم العمل، مكان استثمار، ومصدراً للمواد الخام وسوقاً للدول الصناعية، ومكاناً لدفن النفايات وإقامة الصناعات الخطيرة على حياة الإنسان والمدمرة للبيئة.

(ب) ارتفاع معدل النمو السكاني أكثر من المعدل العالمي، واتساع دائرة الفقر وعمقها تزيد من الضغط على الموارد البيئية، ومن صعوبة حل المشكلات البيئية والتنمية.

(ج) انخفاض مستوى التعليم الذي يعيق انتشار الوعي البيئي ، والإدارة الرشيدة للموارد البيئية، ويحد من القدرة على اكتساب مهارات تساعد في مواجهة بعض المشكلات البيئية المحلية.

(د) موقع معظم هذه الدول في المناطق المدارية الجافة وشبه الجافة ومناطق السافانا الفقيرة يعني أن نظمها الإيكولوجية هشة وغير مستقرة أصلاً، وبالتالي ذات حساسية عالية للتغيير.

على الصعيد الاجتماعي تعمل الرأسمالية على تجذير التحكم السياسي والاستقطاب الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي والافقار، لأن تعظيم معدل تراكم رأس المال يتطلب خلق وتعميق التمايز بين الدول والمجتمعات وقطاعات الاقتصاد والمنشآت الإنتاجية من حيث إنتاجية العمل ورأس المال

ومستوى الأجور والتركيب العضوي لرأس المال في عملية الإنتاج ، لأن تساوي هذه العوامل في الدول وقطاعات الاقتصاد والوحدات الإنتاجية يعني أن معدل تراكم رأس المال سيكون في حدود معدل النمو السكاني فقط (Mandel,1976). ويقود هذا التمايز إلى تركيز الثروة في دول معينة وفئات اجتماعية محددة على حساب الدول الأخرى والقطاعات الأوسع من السكان. وباستمرار هذه العملية تتسع الهوة بين الأغنياء والفقراء من المجتمعات والأفراد. على سبيل المثال، بلغت مبيعات شركة جنرال موتورز عام 1977 نحو 143 مليار دولار بينما بلغ كل الناتج المحلي لمصر نحو 72 مليار وللسودان 8 مليار (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 1997).

تعمل هذه الدول الصناعية (مراكز النظام العالمي) على إفقار مجتمعات الدول النامية عن طريق نقل القيمة من هذه المجتمعات عبر عدة وسائل أهمها :-

نظام التجارة الدولية؛ في ظل نظام تقسيم العمل الدولي على الدول الفقيرة وظيفية تصدير المواد الأولية واستيراد المنتجات الصناعية. تتسم التجارة الدولية بعدم تكافؤ القيم المضمنة في تجارة الصادر وتجارة الوارد لمصلحة المنتجات الصناعية. ينعكس ذلك في الفجوة المتزايدة بين أسعار المنتجات الصناعية واسعار المواد الأولية، بما يشكل ضغطاً على الموارد البيئية في الدول الفقيرة. على سبيل المثال، فقد انخفضت اسعار المواد الأولية التي صدرتها إفريقيا عام 1986 بنحو 30% بينما ارتفعت اسعار ما استوردته من منتجات صناعية بنحو 20% ؛ ويقدر أن الدول الفقيرة فقدت عام 1988 نحو 170 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار صادراتها عن أسعار 1980 (عبد اللطيف ، 1993).

القروض ؛ استطاعت المؤسسات الاقتصادية والمالية للنظام الرأسمالي العالمي إقناع الدول الفقيرة بان إشكالية التنمية فيها تكمن في عدم توفر رأس المال، وأخذت هذه الدول تقترض من الدول الغنية والمؤسسات المالية الدولية، ولكن تجارب هذه الدول تشير إلى أن القروض لم تحدث التنمية، بل عمقت، في كثير من الحالات، مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. واستمر تدفق القروض، ورغم ذلك، لأن الدول المانحة تضع إجراءات القروض وشروطها بطريقة تخلق الحاجة للمزيد من القروض . لقد غاب علينا أن الدعوة للاقتراض كحل لمشكلة التنمية في الدول الفقيرة جاءت في ظروف بلغت فيها الرساميل في الدول الصناعية معدلات تفوق القدرة الاستيعابية لأسواقها، ولذلك برزت الحاجة لإيجاد أسواق لتلك الفوائض المالية . فالهدف إذاً هو حل مشكلة الدول الصناعية وليس إحداث تنمية في الدول الفقيرة . أدى استمرار تدفق القروض، وارتفاع اسعار فوائدها، والغرامات المترتبة على عدم السداد إلى إغراق الدول الفقيرة بالديون التي شكلت في افريقيا جنوب

الصحراء أكثر من 90% من إجمالي ناتجها القومي في العقد الأخير من القرن الماضي (UNEP,1991). ويزداد ثقل المديونية باستمرار في العديد من الدول الفقيرة. في الجزائر مثلاً ارتفعت المديونية من 32.4% من الناتج المحلي عام 1985 إلى 69% عام 1997، وفي السودان من 75.1% إلى 182.4% لنفس العامين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 1999). كما أن التزام الدول الفقيرة بسداد القروض وفوائدها وغراماتها قد أرهق اقتصادياتها، وشكل عائقاً كبيراً للتنمية، وضغطاً شديداً على الموارد البيئية. كما أنه دفع هذه الدول إلى التركيز على القطاع التصديري للاقتصاد للحصول على العملات الصعبة للسداد، وانعكس ذلك في إهمال إنتاج الحاجيات المعيشية للسكان، وأدى إلى نقص في الغذاء، وصل حد المجاعة في بعض الحالات. ويلاحظ أن نسبة استيراد الغذاء قد زادت في جميع الدول العربية تقريباً أثناء الربع الأخير من القرن الماضي. فمثلاً ، زادت في الجزائر من 34% إلى 76% ، وفي تونس من 39% إلى 60% ، وفي مصر من 20% إلى 43% وفي السودان من 9.5% إلى 15% وفي اليمن من 29% إلى 66% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 1999).

ح- العون التنموي ؛ تقدم الدول الغنية عوناً لا يسترد لإقامة بعض المشروعات التنموية في الدول الفقيرة. برهنت تجارب الدول التي قدم لها هذا العون أن تأثيره التنموي محدود للغاية، وأن الدعوى بأنه دعم لا يسترد غير حقيقية، إذ يتم استرداده مضاعفاً عدة مرات. فقد أوضحت إحدى الدراسات أن إسهام الدول الغنية في ميزانية المشروعات لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية كنسبة لما تحصلت عليه هذه الدول المسهمة في شكل مرتبات وعقود في أوائل ثمانينيات القرن الماضي بلغت 16:1 بالنسبة لـ إيطاليا ، 7:1 لـ بريطانيا ، 5:1 لهولندا ، و 2:1 لفرنسا ، بينما بلغ ما وصل فعلاً للفقراء المستهدفين 3% فقط من العون (Linear,1985).

التنمية الايكولوجية

بما أن إحداث التنمية واستمرارها يتطلبان المحافظة المستمرة على الموارد البيئية وتطويرها، من جانب، وتلبية احتياجات وإشباع رغبات القطاع الأوسع من المجتمع، من الجانب الآخر، يصبح من الضروري تنظيم الإنتاج والمجتمع بصورة تؤدي إلى تناغم العلاقة بين المجتمع وبيئته، وتحافظ على توازن النظم الايكولوجية، أي أكلجة عملية التنمية باستخدام المنهج الايكولوجي السياسي لقدرته على الربط الموضوعي للعلاقات المتبادلة بين العوامل الايكولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبما أن الهدف الأساسي لكل الدراسات البيئية هو تحديد الصورة الرشيدة لاستعمال موارد الغلاف الحيوي للارتقاء بحياة الإنسان ، يصبح من الضروري تطبيق المنهج الايكولوجي في كل

مجالات العلم، من حيث المبدأ، لأن الموضوع المشترك لكل هذه العلوم والدراسات هو البيئة الطبيعية من جانب، وعالم النبات والحيوان و الإنسان والمجتمع، من الجانب الآخر.

إن التنمية المستدامة هي بالضرورة تنمية إيكولوجية، أي تنمية تحدث في إطار الفهم السليم للطبيعة الأساسية للمشكلة الإيكولوجية، وتعمل على حل هذه المشكلة. تعتمد التنمية الإيكولوجية على التقيد بأسس ومبادئ الإيكولوجيا السياسية، التي يمكن إيجاز أهمها في الآتي (الطيب، 1995):

أ: توفر البيئة السياسية الملائمة من حيث طبيعة وفلسفة وسياسات الدولة. فما زالت الدولة، وخاصة في الدول النامية، تلعب دوراً مهماً في تنظيم عملية الإنتاج والمجتمع، رغم التراجع المضطرب لهذا الدور أمام تزايد قبضة النظام الرأسمالي العالمي، وسياسات أجهزته الاقتصادية والمالية. لذا تتطلب البيئة السياسية وجود نظام سياسي مؤمن نظرياً بجداية العلاقة بين الإنسان والبيئة الطبيعية، ويعمل على تعزيز الوحدة بينهما، وعلى عدم تغليب أحدهما على الآخر كشرط للتنمية.

ب. الارتكاز إلى قاعدة اجتماعية تتمثل في مبدأ الوحدة بين القاعدة العلمية والتقنية للتنمية، من جانب، والوسائل الاجتماعية التي تنظم علاقة المجتمع مع بيئته الطبيعية، من الجانب الآخر. ويتطلب ذلك تنفيذ مجموعة معينة من الإجراءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتربوية. لأن تفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية عبر عملية الإنتاج يحدث في واقع يعج بظواهر وعمليات ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وسياسية وأيدولوجية تؤثر جميعها في عملية الإنتاج. لذلك تتطلب التنمية واستمرارها تهيئة كل هذه الظروف، وفي مقدمتها إجراء إصلاحات اجتماعية واسعة وعميقة مثل توزيع عادل للأراضي، وحصول المنتجين على الموارد الضرورية الأخرى مثل مدخلات الإنتاج وكيفية استخدامها والتمويل اللازم لذلك. وتسويق المنتجات وغيرها، لأن كل التقنيات لن تجدي إذا عاقت المشكلات المؤسسية الاستفادة منها. كما أن بناء حركة تعاونية ودعماً يمكن أن يعمل على حل بعض المشكلات مثل التسويق والنقل والتمويل الذي يمكن أن يخفف من وطأة الديون والقروض وآثارها السالبة. يضاف إلى ذلك أن تملك الموارد للمنتجين هو الوسيلة الأجدى لحماية هذه الموارد والحفاظ عليها وتطويرها.

يتعلق البعد الاجتماعي للتنمية الإيكولوجية أيضاً باللامركزية والديمقراطية. تتطلب اللامركزية عدم تمركز الحكومة والإدارة والسكان والخدمات والإنتاج، بالتركيز على الوحدات الإنتاجية الصغيرة ذات التأثير المحدود على الموارد والبيئة، وذات الكثافة العمالية بدلاً من الكثافة الرأسمالية. سيتضاءل بريق اقتصاديات الإنتاج الكبير، خاصة في الدول الفقيرة وفي المدى البعيد، أمام المزايا الاجتماعية والبيئية التي سيحققها التركيز على الوحدات الإنتاجية الصغيرة إذا تم توفير أسباب نجاحها. أما

ديمقراطية التنمية فترتبط بشكل ومدى إسهام الجماعات المحلية فيها. تتبع أهمية المشاركة من حقيقة أن عملية التنمية تقوم أساساً على الموارد المحلية، وعلى حقيقة أن النشاطات التنموية غالباً ما تكون مصحوبة بتغييرات، وقد تكون خطيرة، في الانماط الاجتماعية والثقافية السائدة وسط المجتمع المحلي؛ ولكي تتم المحافظة على هذه الموروثات والقيم المحلية لا بد من مشاركة السكان المحليين في جميع مراحل عملية التنمية من مرحلة تحديد الأولويات والمشروعات حتى مرحلة رصد النتائج وتقويمها. يعمل هذا النمط من المشاركة على وضع عملية التنمية في أيدي الجماعة المستهدفة، ويحملها مسؤوليات أكبر تجاهها، وتطلق بينهم روح العمل والابداع، وتزيد من خبراتهم ومعارفهم وقدراتهم. إنها وسيلة مهمة لتطوير الفرد، وتحقيق الذات، والإشباع الفردي والجماعي، وممارسة الإرادة الذاتية والإدارة الجماعية.

ج- ترابط وتكامل الامكانيات القومية المتوفرة لدى المجتمع، بحيث يصبح نمو الإنتاج يعني نمواً في الإمكانيات فقط عندما لا يتأثر سلباً أي من مكونات هذه الإمكانيات القومية في مسار عملية التنمية. وتتكون هذه الإمكانيات القومية من:-

- 1- الإمكانيات الإيكولوجية، أي مقومات البيئة الطبيعية الحية وغير الحية.
- 2- الإمكانيات الاقتصادية، أي الانشاءات والبنيات التحتية.
- 3- الإمكانيات البشرية، أي حجم وخصائص القطاع المنتج من السكان ، وكل العوامل التي تؤثر في قدراتهم الإنتاجية .
- 4- الإمكانيات العلمية والتقنية، أي المهارات والخبرات والمعارف والمؤسسات العلمية والتقنية التي تعمل على توفير هذه المهارات والقدرات .
- د. استغلال أو انغلاق النظام البيئي الطبيعي والاقتصادي في وجه علاقات الاستغلال التي يمارسها النظام الرأسمالي العالمي ، خاصة مع الدول الفقيرة . لكن الانغلاق الكامل للاقتصاد القومي، أي قطع كل العلاقات والروابط مع النظام العالمي، غير ممكن، لأن عمل النظام العالمي وتطوره يعتمدان على تفعيل العلاقات والروابط بين مراكزه (الدول الصناعية المتقدمة) وأطرافه (الدول النامية) لإستنزاف موارد الأطراف، وتعميق فقرها، وتضاعف مديونيتها حتى لا تستطيع الفكاك منه، بل لتزيد من إعتمادها عليه. يصبح البديل في هذا السياق هو التوجه إلى الداخل، أي الإعتماد على الذات، والانغلاق الداخلي قدر الإمكان، مع التوسع في التبادل التجاري مع الدول النامية الأخرى، لأن تشابه العمليات الإنتاجية أو تقاربها في سماتها الأساسية يخفف من حدة عدم تكافؤ التبادل التجاري معها. ومن الناحية الثانية، ستساعد عملية الانغلاق في إعادة تنظيم البنية الداخلية

للاقتصاد القومي لمصلحة المناطق الريفية حيث تتم معظم عمليات الإنتاج، ولمصلحة إنتاج المواد الغذائية التي تساعد في حل المشكلة العامة للغذاء بدلاً من التركيز على قطاع الإنتاج التصديري، ولمصلحة توسيع السوق الداخلية، وترابط الاقتصاد الوطني وتكامله قطاعياً وجغرافياً واجتماعياً عبر تعظيم كثافة الانسيابات بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، وبين أقاليم البلاد، وفئات المجتمع. وسيفيد هذا الوضع في الحد من الهجرة الريفية إلى المدن - التي تشكل إحدى أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول النامية - وبالتالي الحد من آثارها السالبة على عملية التنمية في الريف والمدن على حد سواء.

هـ . تطبيق وتطوير البحث العلمي في اتجاه حل التناقض بين المحدودية النسبية لنمو إضافي في إنتاجية الغلاف الحيوي، والمحدودية الجغرافية سواء على مستوى الكرة الأرضية أو مستوى القطر الواحد، من جانب، والتعاضد المستمر لإحتياجات المجتمع والإنتاج، من الجانب الآخر. يتطلب حل هذا التناقض تطوير المعرفة العلمية في اتجاه تغيير النشاط البشري من نشاط إنتاجي مبدد للموارد البيئية إلى نشاط إنتاجي معوّض لقدرات البيئة الإنتاجية، ومتنبئ بالنتائج البيئية المترتبة عليه، ومتحكم في هذه النتائج. يهدف البحث العلمي في هذا السياق إلى توسيع تطبيق ما توصل إليه من نتائج تساعد في تطبيق المبدأ الإيكولوجي الخاص بوحدة استغلال الطبيعة والدفاع عنها، مثل التوسع في مكافحة البيولوجية للحشرات والآفات الزراعية، وفي التحول إلى إستخدام مصادر الطاقة الصديقة للبيئة مثل الطاقة الشمسية والريحية والمائية، وفي إعادة تدوير المخلفات. ولكن هذا الهدف المائل للبحث الإيكولوجي هو تطوير نظم أو دورات إنتاج واستهلاك مغلقة قدر الإمكان، والتحول الكامل، في النهاية، للنشاطات الصناعية والزراعية بإنتاج تكنولوجيا وتقنيات لا تفرز فضلات أو مخلفات.

و. إيجاد واستخدام طرق رشيدة لإستخدام الموارد البيئية، خاصة المياه والأراضي والموارد البيولوجية، وتفعيل المبدأ الإيكولوجي المتعلق بوحدة إستخدام الموارد البيئية من جانب، وإعادة إنتاجها من الجانب الآخر. لا يعني هذا المبدأ إعادة إنتاج الموارد البيئية في شكلها الطبيعي أو الأولي فقط، ولكن في شكل أفضل مثل استصلاح الأراضي الصحراوية، وغسل ملوحة التربة. ويتضمن هذا المبدأ أيضاً إحلال الموارد بعضها مكان الآخر. ولا يعني هذه الإحلال فقط إحلال مورد أفضل مكان مورد أسوأ نتيجة ما إعتراه من تدهور، ولكن أيضاً إحلال المورد الأسوأ مكان المورد الأفضل عن طريق إكتشاف خواص جديدة لهذا المورد الأسوأ، واكتشاف تقنية جديدة لإستخدامه تنقله من مصاف الموارد الأسوأ إلى مصاف الموارد الأفضل من حيث قدرته على تلبية إحتياجات الإنسان.

ز . المحافظة على الإرث الجيني الحي في الطبيعة وصيانتها، وتطوير ما هو متوفر في النظم الإيكولوجية المختلفة، وخاصة الأنواع المحلية من المزروعات بشكل تدريجي لأنها أكثر ملائمة للظروف الإيكولوجية والاجتماعية المحلية، وكذلك إجراء البحوث على العينات الخلوية بهدف استئناسها، والتوسع في إنتاج الأنواع الملائمة منها لمجمل الظروف المحلية وفي حالة استيراد الجديد من العينات والمدخلات والأساليب الإنتاجية يتوجب اختبارها أولاً بدرجة كافية، وتهيئة كل ما تحتاجه من متطلبات، وتطويرها لكل الظروف المحلية قبل التوسع في استخدامها.

الخاتمة

على الانسان أن يعي جيداً أنه ، مهما أوتي من قدرات علمية وتقنية ، لا يستطيع أن يفعل ما يشاء ، وكيف ما شاء ، ومتى ما شاء ببيئته الطبيعية . فهناك خطوط حمراء يجب عدم تخطيها . فالطبيعة ليست سلبية تجاه ما يصيبها من تخريب وتدمير من قبل الإنسان، حتى وإن بدت ساكنة ومستسلمة في نظره في كثير من الحالات ، محاولة كبح جماحها . إنها قادرة على الرد بقسوة وعنف على نشاطات الإنسان المدمرة لها كما يحدث الآن من تصحر يهدد نحو 15% من سكان المناطق الجافة وشبه الجافة ، ويفقد الاقتصاد الريفي بسببه نحو 26 مليار دولار أمريكي سنوياً (المطوع ب . ت) . كما اشتمل رد فعل الطبيعة على الفيضانات والأعاصير التي تحصد الأرواح وتدمر المزروعات والمنشآت . ويشهد العالم الآن تغير المناخ الذي لا يعيق عملية التنمية فحسب ، بل يهدد مستقبل المجتمع البشري بأسره . لقد أدى ارتفاع معدل حرارة كوكب الأرض إلى إحداث تغيرات في النظم الطبيعية، وفي انشطار كتل جليدية ضخمة ، ومن المتوقع أن يصل مرحلة كارثية بمنتصف القرن الحالي حيث يرتفع مستوى مياه المحيطات والبحار ليغرق الجزر المنخفضة والمناطق الساحلية للقارات وما بها من مدن وموانئ ونشاطات إنتاجية وخدمية ، إذا لم يحدث تحول واسع وعميق في نشاطات الإنسان الإنتاجية ، لقد علق المجتمع البشري مصيره على المؤتمرات الدولية المتعاقبة التي عقدت حول ظاهرة تغير المناخ ، إلا أن مصالح رأس المال أحبطت الآمال التي كانت معقودة على تلك المؤتمرات، وحالت دون الوصول إلى اتفاق لإحداث التغير الضروري في طبيعة وأشكال التفاعل مع البيئة الطبيعية . إن وجود حركة المجتمع البشري وتطوره مرهون بسيادة علاقات متناغمة ، غير عدائية وغير مستغلة مع البيئة الطبيعية بتوفير المقومات السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية والعلمية الضرورية لتأسيس وتعزيز مثل هذه العلاقات . فالإنسان الذي يستغل بيئته الطبيعية التي تحتضنه ويدمرها هو ذلك الإنسان الذي يستغل أخاه الانسان ويفقره . لذلك فإن العمل من أجل حماية البيئة الطبيعية وتطويرها يجب أن يرتبط بالعمل من أجل إقامة

المجتمع الذي يتسم بإزالة العداوات الاجتماعية ، وعدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، والحركة تجاه التجانس الاجتماعي الذي يضمن التطور المستمر لقوى الإنتاج الإيكولوجي ، والثقافة المادية والروحية.

قائمة المصادر والمراجع

1. الطيب ، جلال الدين (2000)، "الجغرافيا والنظام العالمي الجديد" ، ورقة مقدمة للملتقي الثاني للجغرافيين العرب ، القاهرة ، 20-23 نوفمبر 2000.
2. الطيب ، جلال الدين (1995) ، الجغرافيا والبيئة والتنمية : الأسس والمهام ، صنعاء : دار الحكمة اليمنية للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان.
3. المطوع ، صبحي (ب.ت) ، مشكلة التصحر في الكويت ، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 61.
4. برنامج الأمم المتحدة الانمائي (1999) ، تقرير التنمية البشرية لعام 1999 ، نيويورك : برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
5. تقرير التنمية البشرية لعام 1997 (1997)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
6. عبد اللطيف ، عيسى محمد (1993) ، المنظور البيئي للتنمية في السودان ، الخرطوم : الجمعية السودانية لحماية البيئة.
7. Bilal, A. M, Bashir, M. and Moghrabi, A.(1990), "Environment and Sustainable Development: The Case of the Sudan" ,paper presented at SECS Workshop, Khartoum, 26-27 March, 1990.
8. El-Tayeb, Galal El-Din (1989), Industry and Peripheral Capitalism in Sudan : A Geographical Analysis, Khartoum :K.U.P.
- 9.Engles,F.(1971),Dialectics of Nature, Moscow: Progress Publishers.
10. Los, V. A. (1983), "The Road to Ecological Culture", in Philosophy and the Ecological Problems of Civilization, translated by H.Campbell,Creighton, Moscow: Progress Publishers.
11. Mandel, Ernest (1976), "Capitalism and Regional Disparities", Southwest Economy and Society, Vol.1,No.1.
12. Manger, L. (1989), "Agro-Pastoral Production System and the Problem of Resource Management", paper presented at a workshop on :Adaptive Strategies in African Arid Lands, Uppsala,13-16 April 1989.
13. Marcus, Linear (1987), Zipping the Third World: The Disaster of Developing Aid, London: Pluta Press.

14. Redclift, M. (1987), "The Production of Nature and the Reproduction of Species" , Antipode, Vol.19,No.2.
- 15.Schmidt,A.(1971), The Concept of Nature in Marx, London: New Left Books.
16. Slater, David (1977), "Resources and Class Struggle: Notes on an Alternative Marxist Perspective" ,Antipode, Vol.9,No.1.
17. The World Commission on Environment and Development (1987), Our Common Future, Oxford : Oxford University Press.
18. UNDP (1990), Human Development Report 1990, Oxford University Press.
19. UNDP (1991), Population, Resources and the Environment: The Critical Challenges, London :UNFPA.